



مصادر المعرفة متعددة

مصادر المعرفة متعددة وهي: الحسُّ، والعقلُ، والوحيُّ.

وكلها مصادر صحيحة، ومتعاضدة، فقد خلق الله الإنسان وهو لا يعلم شيئاً كما قال تعالى: {وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ} [النحل: ٧٨].

والله سبحانه خَلَقه على فطرةٍ تقتضي الإدراك، وغريزة تتلقّى المعرفة، فالحواس هي نافذة الإنسان على الوجود والمعارف.

والعقل يقوم بعدة وظائف:



قياس الغائب على الشاهد.



الاستقراء المبني على معرفة
السبب في المحسوسات.



يجرّد المحسوسات ثم يضعها
في كليّات.



يميز المحسوسات، فلولاً
العقل لما أدرك طبيعة
المحسوسات وعلاقاتها
ببعض: فإنّ الحسّ ليس فيه
علمٌ بنفي أو إثبات، ولا بد فيه
من عقل يميّز بين هذا وهذا.

ومن مصادر المعرفة: الوحي، فهو يدل الإنسان على أمور لا يقوى عقله على الوصول إليها إلا بالوحي الذي يخبر عنها، فالإيمان به يصدّقه العقل المخلوق قطعاً؛ **وممّا يدخل في ذلك:** خبر الشارع عمّا يحدث في القبر، وما يقع في مفصلّ أحوال الآخرة، فالعقل فيها عاجزٌ، لكنّه يسلم بصدق الوحي، لأنّه علم الخالق، والعقل مخلوق، كما أنّ العقل يُدرك حسن تفاصيل الشرع، وأنّها قائمة على العدل والمصلحة والخير.

وهذا النظر الشمولي للوحي والعقل والحس هو صيانة من مسالك التطرف في التفكير، والتي تسير على طريقة الاختصار على جانبٍ محدّدٍ من مصادر المعرفة وتُنكر ما عداها، فتقع في تناقضات واضطرابات عظيمة، فهي ترى أهمية مصدرٍ معيّن، فتغلو فيه إلى حد الاكتفاء به والاختصار عليه، وفرقٌ عظيم بين اعتبار مصدرٍ وبيان أهميته، وبين الاكتفاء به، فالإكتفاء به وجعله هو المصدر الوحيد ونفي ما عداه غلوٌّ فاحش يوقع الإنسان في اضطرابٍ وخلل، بل يُفسد عليه أصل مصدره الذي اعتمده.

ولهذا شاع في الثقافة الغربية اتجاهان متطرفان، اتجاه يرى العقل هو المصدر الوحيد، واتجاه مادي يكتفي بالمحسوس؛ فضلوا ضللاً مبيئاً؛ قال ابن تيمية: "ولهذا كان أكمل الأمم علماً المقرون بالطرق الحسية والعقلية والخبرية [الوحي]، فمن كذب بطريق منها فاته من العلوم حسب ما كذب به من تلك الطرق".

كما أنّ الإيمان الفطري يحمي العقل نفسه فيضمن أن يكون صادقاً في نتائجه.

آثار هذه المقولة:

**هذا الشمول في مصادر المعرفة يصون الإنسان المعاصر من
عدّة انحرافات، ومن ذلك الحماية من انحراف:**

النزعة العلمية:

١

وهي نزعة متطرفة في تصنيف المنتج العلمي التجريبي، هالها ما
رأت من براءة المنتج العلمي، وما وصلت إليه المخترعات
والآلات من معرفة، فدفعها هذا دفعًا غير متزن إلى اعتقاد أنّ
المعرفة مقتصرة على العلم فقط، وأنّ العلم كاشفٌ لكل شيء،
وأنّ ما هو خارج هذا العلم فليس بشيء.

وإذا أدرك العاقل أنَّ هذه نزعة متطرفة يدفعها الانبهار بالعلم زال الإشكال، فهي ليست نتاج بحثٍ ونظرٍ، وإنَّما دافعه غرورٌ، ومحفزه كبرٌ واستعظام هذا العلم، فما أيسر كشف تطرفه وغلطه، فهي نزعة ضد نزعة الدين والإيمان، فحقيقة هذه النزعة أنَّها تؤمن إيمانًا أعمى بالعلم، وتعتقد فيه القدرة على كل شيء، فهي فلسفة مضادة للدين، وليست نتاجًا للعلم ولا أثرًا له.

ومن المعاني الكاشفة عن نزعة التطرف في المنهج العلمي:

أنَّه قاصرٌ عن معرفة الأخلاق التي يتفق عليها البشر جميعًا ولا يستطيع أن يختبرها تجريبيًا ليثبت كمالها في كل مكان وزمان؛ فنهاية الغلو في تصنيف العلم هو تدمير القيم الأخلاقية كلها.

كما أنَّ هذا يؤدي لفقدان الغايات النبيلة، والمقاصد الحسنة، فليس ثمَّ فرقٌ بين مقصدٍ حسنٍ ومقصدٍ قبيحٍ، وتبقى الحياة عبثاً لا معنى لها، فلا معنى للصبر على المصيبة، والتضحية والإيثار، والإحسان إلى الآخرين لمقصد الرحمة بهم، وتخفيف مصابهم، ورجاء المثوبة من الله في الآخرة، ورجاء البركة في النفس والمال والأهل، فكلَّ سعيٍّ لأيِّ غايةٍ شيءٌ لا مزية فيه.

كما أنَّ الاكتفاء بالعلم الحديث فقط ينفي الصواب والخطأ والحق والباطل؛ بما يجعل حياة البشر أسوأ من حياة البهائم.

٢

إنكار الغيب:

من آثار الخلل في مصادر المعرفة والغلوّ في بعض المصادر: نفي ما لا يُدرك بالإحساس المباشر في الدنيا من الأمور المغيَّبة كوجود ما أخبر الله جلّ جلاله به من الجن والملائكة والسحر، وغير ذلك من الغيبات.

فالإيمان بالغيب لا يُنافي المحسوس، فهو وإن لم يُدرك بالحس الظاهر المباشر؛ إلا أنّ الحس يدركه بما سمعه من خبر الله وخبر رسوله ﷺ كما أنّ ما غاب عنه في الدنيا سيراه في الآخرة، فليس من شرط المحسوس أن يكون في الدنيا فقط.

والخلاصة:

**أنَّ إدراك تعدُّد مصادر المعرفة ضمانٌ من جملة انحرافاتٍ معاصرةٍ
تناقض أصول قطعية في الإسلام، وهو ضمان من أمرين:**

١ ضمان من تعظيم بعض المصادر ونفي ما عداها، والذي يعني
نفي أصل الوحي تصنيفًا لمصدر العقل أو الحس.

٢ ضمان من إلغاء حجّة هذه المصادر نفسها، فالاكتفاء بها
فقط هو تعطيلٌ لها في الحقيقة، فهي أفكار تدحض نفسها
بنفسها، وهذا اللازم هو انحرافٌ بحد ذاته، فالعقل والحس
مصادر معتمدة، والضمنان لها هو باتباع الوحي ومعرفة حقيقة
مصادر المعرفة المتعددة.



الضرورات يُستدلُّ بها لا لها

تنقسم المعارف التي نؤمن بها إلى نوعين: معرفة ضرورية، ومعرفة نظرية.

أما المعرفة الضرورية فهي التي يجد الإنسان نفسه مضطراً لقبولها بلا نظرٍ أو تأمُّلٍ، ولا يجد في نفسه حاجة إلى البحث عن دليلٍ على ذلك؛ لأنَّه مضطر إلى هذا اضطراراً.

وأما المعرفة النظرية فهي التي يؤمن بها الإنسان بناءً على استدلال، فيستدل عليها بحججٍ تُوصل إلى المطلوب، والأدلة كثيرة وتتفاوت قوةً وضعفًا، لكن المعرفة الناتجة عنها تبقى معرفة تتطلب الاستدلال، ولا تهجم على الإنسان ضرورة.

والمعرفة الضرورية أقوى من المعرفة النظرية، فهي الأساس لبناء المعارف كلها، وعدم الاستدلال لها لا يعني أننا لا نملك أدلة على وجودها؛ بل الأدلة موجودة، **وإنما لا تحتاج إلى استدلال لعدة أمور:**

- ١ لظهورها.
- ٢ أنها هي أصل الاستدلال، فكيف يُستدل عليها بما هي أصل له؟
- ٣ أنها أقوى من كافة الأدلة التي يمكن أن يُستدل بها، فكل دليل مهما كان قوياً للاستدلال به على وجود الضرورات فهو أضعف من قوتها في القلب.

فهي كمثل أن ترى شخصًا جالسًا في منتصف النهار، والشمس ساطعة فوق رأسه، فيسألك عن وجود الشمس هذه اللحظة، فترفع هاتفك وتصور له قرص الشمس لتثبت له أن الشمس موجودة الآن، فوجود الشمس هنا يُستدل به لأنه ضروري ولا يُستدل له، لا بمعنى عدم القدرة على الاستدلال عليه، بل لأنَّ كلَّ دليلٍ فهو أضعف من المعرفة الموجودة في قلبك قبله.

فالضرورة فطرية لا تحتاج إلى استدلال، وإنَّ "كثيرًا من العلوم تكون ضروريّة فطرية فإذا طَلَب المستدلُّ عليها أن يستدلَّ عليها خفيت".

وإنكار الضرورات قد يكون عنادًا، وقد يكون غلطًا، ولكلِّ حالٍ دواؤه.

وهذه الضرورات في النفس هي من مقتضيات الفطرة ولوازمها، فإله قد خلق الإنسان على الفطرة، كما قال النبي ﷺ: (كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبْوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجَّسَانِهِ، كَمَثَلِ الْبَهِيمَةِ تُنْتَجُ الْبَهِيمَةُ، هَلْ تَرَى فِيهَا جَدْعَاءَ؟).

فالفطرة هي السلامة من الاعتقادات الفاسدة والقبول للعقائد الصحيحة، ولهذا فُسِّرَتْ بِأَنَّهَا الْإِسْلَامُ؛ فالإنسان قد خُلِقَ عَلَى هَيْئَةٍ تَدُلُّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ لَوْلَا وَجُودُ الْعَوَارِضِ وَالْمَوَانِعِ الَّتِي تَصْرِفُهُ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَالْأَصْلُ سَلَامَةُ الْقَلْبِ وَإِرَادَتُهُ لِلْحَقِّ لَوْ تَرَكَ بَلَا مُغَيِّرٍ.

وإنَّ "كل من كان بالله أعرف، وله أعبد، ودعاؤه له أكثر، وقلبه له أذكر كان علمه الضروري بذلك أقوى وأكمل، فالفطرة مُكَمَّلَةٌ بالشريعة المنزلة؛ إذ الفطرة تَعَلَّمُ الأمر مجملًا والشريعة تفصّله وتبيّنه وتُتَمِّمه بما لا تستقلّ الفطرة به".

فالفطرة هي المقتضية لهذه الضرورات، والأمور الضرورية التي يجدها الإنسان في نفسه كثيرة.

ويمكن حصر أصول الضرورات فيما يلي:

الإيمان بوجود الله:

١

وهذا الإيمان من أعظم الضرورات التي يجدها الإنسان في قلبه، بل هو أعظمها على الإطلاق، فـ"معرفته مستقرة في الفطرة أعظم من معرفة كل معروف".

وقد يستغرب الإنسان المعاصر من كون العلم بالله هو أعظم من المعارف الضرورية كالمعرفة الحسائية والطبيعية؛ **فالعلم بالله أعظم المعارف إذا استحضرت هذين المعنيين:**

المعنى الأول: أنَّ النفس مضطَّرةٌ إلى العلم بالله، فلا يكاد يغيب عنها استحضار معرفة الله ومراقبته وملاحظة آثار فعله، بخلاف غيرها من المعاني الضرورية، فهي إن تصورها الإنسان كانت علوماً ضروريةً، غير أنه قد يكون غافلاً عنها.

الثاني: أنَّهم مضطَّرون إلى العمل بهذا العلم، فالإنسان يجد في نفسه حاجة ملحةً إلى ربِّه، تدفعه إلى سؤاله ورجائه وتعبدّه، بخلاف المعاني الضرورية الأخرى فليس فيها مثل هذه الحاجة.

وظاهرة الإلحاد لم تعتمد على براهين وإنما تعتمد على مواقف نفسية معادية للأديان، وإغراق في الشهوات، وإعراض عن الحق، واستغناء بما حققه الإنسان في الدنيا من تطور علمي ومعرفة أوقعته في طغيان الكبر والاستعلاء في الأرض.

٢

ومن أصول الضرورات: الإدراك العقلي الفطري:

فالإنسان قد خُلق بغريزةٍ عقليةٍ يستطيع بواسطتها أن يدرك الأمور من حوله، ولولا هذا الإدراك لما استطاع أن يعرف شيئاً، فالإنسان يدرك بحواسه، غير أنّ هذه الحواس بحاجة إلى عقلٍ يمكن أن يستخرج منها معرفة صحيحة مكتملة ممّا هو من مقتضيات الفطرة التي خلق الله سبحانه الإنسان عليها.

وهذه المعرفة الفطرية تنمو معه، وتقوى بالعلم والخبرة والتجربة، ولولا وجود أصل هذه الغريزة لما أمكن البناء عليها.

٣

معرفة حسن الأشياء وقبحها:

هذه الفطرة تقتضي تلقي الإنسان لمعانٍ فطريّة في إدراك الحسن والكمال تنشأ مع الإنسان في أصل فطرته، لا تعتمد على التربية أو التعليم فقط، ولهذا تجد الاتفاق عليها بين الناس على اختلاف مللهم وبلدانهم وعصورهم، وهي مقدمات ضروريّة للاستدلال العقلي.

ومن ذلك معرفة أصول الأخلاق، كمعرفة حسن الصدق والعدل والرحمة، وقبح ما ينافيه من الأخلاق، فهذه معانٍ فطريّة ضروريّة لا يمكن أن يستدل عليها الإنسان بمعنى مصلحي أو مادي؛ لأنّها لا تستند إلى معنى مادي.

وقد لا يكون هذا الأصل على إطلاقه في بعض الصور، فمعرفة حسن الأشياء وقبحها تخضع لميزان الشرع لكون الناس بدلت الفطرة فكان لابد من استحضار ميزان شريعة الرب في ذلك.

٤

المحسوسات الظاهرة والباطنة:

فما يدركه الإنسان بحواسه الظاهرة، فيراه بعينه أو يسمعه بإذنه، فهو يصدق ضرورة ولا يتطلّب الاستدلال، كوجود الأشياء من حوله، كما يدرك الإنسان ما يجده في باطنه من حزنٍ وخوفٍ وجوعٍ وألمٍ وغيرها، ويدرك ما يترتب على الأسباب من نتائج وآثار.

٥

تصديق الأخبار المتواترة:

فالخبر الذي ينقله عدد كبير جدًا من الناس، ممن يستحيل تواطؤهم على الكذب، يجد الإنسان نفسه يصدق الخبر ضرورة دون حاجةٍ إلى نظرٍ في أحوال المخبرين وعدالتهم وضبطهم.

آثار هذه المقولة:

أ أن الإيمان بالله هو أساس حفظ الضرورات:

أ

هذه الضرورات التي يسلم الناس بها جميعًا هي في الحقيقة تبعٌ للإيمان بوجود الله جل جلاله، فالله تعالى هو الذي خلقهم وأوجد فيهم هذه الفطرة وغرس فيهم هذا العقل، وبدون الإيمان بوجود الله لا يمكن فهم حقيقة هذه الضرورات الملزمة للإنسان.

ولهذا فالإيمان بالله سبحانه في الحقيقة ضمان لحفظ هذه المعاني العظيمة المتعلقة بالأخلاق الكلية المتفق عليها.

كما أنَّ الإيمان بالله سبحانه هو الأساس لحفظ حقوق الناس في دمائهم وأموالهم، فإنَّ وجود مرجعية عليا تضع حدودًا لهذه المحرّمات هو أعظم ضمان لها، ووجد وجود الله سبحانه وتعالى، والكفر بالأديان يوقع الإنسان في حيرة عظيمة في المستند الذي يعتمدون عليه في حفظ هذه الحقوق.

وقد استبدلت الفلسفة المعاصرة مفاهيم جديدة كحقوق الإنسان أو العقد الاجتماعي أو العقد الطبيعي بمفهوم الدين الحافظ للحقوق، وكلّها تبحث عن أسماء جديدة تُعوّض ما كان يحفظه الوحي من الحقوق.

فبدون الوحي لا يمكن إثبات هذه الحقوق أبدًا، ولهذا فهي في الحقيقة محميّة بحكم القانون الواقعي، ولو أُريد تغيير هذا القانون فلا يملكون مرجعية قاطعة تمنع ذلك بعد إبعادهم الدين.

فالحق الناصع هو أنّ الوحي ضمانٌ للضرورات العظيمة من الأخلاق والحقوق، وأنّ الناس لا يمكن أن يعيشوا بدونها، فلما أنكروا الأساس تورّطوا، فهم لم يتخلّوا عنها لأنّها ضرورة، فاضطروا إلى أن يتمسكوا بأي معنى يستعوضون به عن المعاني الدينية التي نفروا منها.

٢

إدراك خطورة تحوُّل الضرورات إلى ظنيات:

فالضرورات هي الأصل للظنيات، والوعي بهذه المقولة يحفظ الضرورات أن لا تتحول إلى ظنيات، فإنَّ انكسارها هدمٌ للظنيات، ونفي الضرورات والتهوين منها ممَّا يشيع في عصرنا، وقد يتسرَّب إلى الإنسان بعض مفاهيمها دون أن يشعر، ومن أبرز الضرورات المعرَّضة لهذا الإشكال الإيمان بوجود الله.

٣

التحوط من تحوُّل الظنِّيات إلى ضروريَّات:

وكما لا يجوز الشكُّ في الضروريَّات أو معاملتها كالظنِّيات، لا يجوز أيضًا تحويل بعض الظنِّيات إلى ضروريَّات، فالغلط هنا كالغلط الأول، وكما يقول ابن تيمية: "فإنَّ دعوى العلم الضروري فيما ليس كذلك بمنزلة إنكار الضروري فيما هو ضروري، فصاحب هذا إما متعمدٌ للكذب، وإما مخطئٌ، والخطأ في أسباب العلم:

إما لفوات شرط العلم، من فساد قوى الإدراك وضعفها، أو عدم التصوُّر التام لطرفي القضية التي يحصل العلم بالتصديق عند تصور طرفيها، أو لوجود مانعٍ من الأهواء الصادَّة عن سبيل الله، فإذا كان كذلك فلا تحصل معرفة الحق إلا بوجود شروطه وانتفاء موانعه، وإلا فمع عدم هذين قد تنكر العلوم الضرورية، أو يجعل ما ليس ضروري ضروريًا".

ع

تميز حقيقة الدعوة إلى الشك لأجل الوصول إلى اليقين:

ومن آثار الوعي بهذه المقولة معرفة غلط الدعوة إلى الشك، فكثير من الناس في عصرنا يدعو إلى الشك، فهو يرى أنَّ الشك هو الأصل لفحص المسلمات.

وهذا الشك لو كان في الأمور المحتملة أو الظنية لكان مقبولاً، وأما أن يصل إلى الضرورات أو ما في حكمها فهو خللٌ كبير، فالضرورات يُبنى عليها ولا يشك فيها، والشكُّ فيها هدمٌ للظنَّيات، وكسرٌ للأساس الذي يمكن أن تُبنى عليها التصورات.

ولهذا فمن يتبنى مثل هذا المنهج سيبقى في حيرةٍ واضطرابٍ طيلة حياته، ولن يصل إلى اليقين أبداً، فلا يمكن أن يصل إلى اليقين وقد هدم كل الطرق الموصلة إليه، فكلَّ طريقٍ قابلٍ للشك، فلا يمكن أن يستقر على يقينٍ أبداً.

ولهذا فحقيقة كثيرٍ ممن يدعون إلى الشك لأجل اليقين أنّهم لا يريدون اليقين بالإسلام.

والمنهج الصحيح الذي سيسلكه من قِبة هذه المقولة الضامنة هو في البحث عما يزيد المؤمن إيمانًا، فيبحث عن الأدلة التي تقوي في قلبه أصول دينه، فإنّ اليقين بالإسلام وأحكامه يتفاوت في قلوب المؤمنين، فالدعوة الصحيحة هي إلى الزيادة من اليقين، والبحث عن مقوياته، وتطلب ما يضاعفه في القلب، ويطمئن النفس.

ومن المهم التمييز بين من يدعون إلى الشك لأجل اليقين، ومن ابْتُلي بالشك والحيرة بأصول الإسلام، فهنا لا بد من حوارهِ والبحث معه ومساعدته حتّى يصل إلى اليقين، لكن هذا لا يعني أن يجعل البحث عن اليقين طريقًا لجميع الناس، ولا أن يُحثَّ الناس على الخروج من اليقين الذي هم فيه بدعوى أن هذا هو الطريق الصحيح إلى اليقين، فهي دعوى فاسدة كما سبق، ومن ينصح الناس به فهو غاشٌّ لهم، إذ يخرجهم من نعمة الطمأنينة وبرد اليقين إلى جحيم الحيرة والشكوك.
